

المشكلة الجزئية الثالثة : العنف و التسامح

VIOLENCE ET TOLERANCE

الرقم	العنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	العنف المنزلي أو الأسري - ضرب الأولياء لأطفالهم وتقرّيعهم وإهانتهم أي اللجوء إلى العنف المادي الجسدي، والعنف المعنوي اللفظي.	الحب والعطف والإقناع والقُدوة الحسنة.	فشل الأولياء في توجيه أبنائهم، وتنشئتهم تنشئة صالحة، يدفعهم إلى استعمال العنف المادي والمعنوي لإجبار أطفالهم على السلوك القويم.	استعمال العنف من أجل التنشئة الصالحة للأطفال يشكل تناقضا بين الوسيلة (العنف) والغاية (التنشئة الصالحة)، لذلك لا يمكن التنشئة الصالحة إلا عن طريق التسامح، حيث يحل التوافق بين الوسيلة والغاية محل التناقض في الحالة الأولى.
2	العنف المنزلي أو الأسري: - العنف اللفظي (الشتم وما شابه)، والعنف المادي (الضرب	الامتناع عن العنف اللفظي والمعنوي اقتناعا وامتثالاً، وتجاوز أو كبح الميول العدوانية الغريزية	الصراع بين أطفال الأسرة الواحدة طبيعي والتعبير العنيف هو الآخر ضروري غير أنه تعبير خطير، قد	هناك تناقض بين التعبير الطبيعي العنيف لدى الأطفال عن ميولهم وغرائزهم الطبيعية، وبين التنشئة الاجتماعية الصالحة للأطفال، التي

	وما شابه)، بين الإخوة والأخوات من الأطفال.	الطبيعية، وكذلك دوافع الغيرة والحسد والكراهية البغضاء	يسبب أضراراً جسمية أو معنوية، أو الاثنين معاً، لكن كيف يمكن كبح هذه الميول الطبيعية المناقضة للتنشئة الصالحة للأبناء؟	تقتضي تعويدهم على التسامح، دون الإساءة إلى تفتح شخصياتهم، أو كرامتهم، وعلى الأسرة والمجتمع أن يجدا الأساليب التربوية السليمة، والكفيلة بإزالة هذا التناقض.
3	العنف المنزلي أو الأسري: - العنف اللفظي (الشتيم وما شابه)، والمادي (الجسدي بأنواعه)، بين الزوجين، وفي الغالب من الزوج نحو الزوجة، خاصة في العنف المادي.	الوفاق، وحسن المعاشرة، والاحترام المتبادل، والحكمة في معالجة الخلافات، والحفاظ على الحياة الأسرية السليمة، وتوفير المحيط الأسري للقيام بوظيفة تربية الأطفال تربية صالحة.	تتناقض الواجبات والحقوق، وتضارب المصالح والطبائع، واختلاف الآراء والقناعات بين الزوجين، لا يمكن تفاديها، مهما كانت الاحتياطات كبيرة، لتجنب الصراع.	هناك تناقض بين وظيفة الأسرة الأساسية وهي تنشئة الأطفال تنشئة صالحة، مما يقتضي الحفاظ على المعاشرة بالمعروف، وبين اللجوء إلى العنف لفرض وجهة نظر، أو نظام معين داخل الأسرة، ولذلك وجب إزالة التناقض، عن طريق التوضيح، فلا سلامة لحياة أسرة بلا توضيح.
4	العنف في	لا يمكن انجاز	هناك تناقض بين	عملية التعلم ليست

	<p>المدرسة:</p> <p>- العنف المعنوي (شتم وتوبيخ وما شابه ذلك)، والعنف المادي (ضرب وما شابه من أنواع العقاب الجسدي)، التي يلجأ إليها المربي، قصد بلوغ الأهداف المرجوة من مهمة التعليم.</p>	<p>الأهداف التربوية، إلا بمشاركة المتعلم، وبجعله محور عملية التعلم، وبالطبع فإن هذه المشاركة الأساسية غير ممكنة دون وعي وقناعة، ورغبة كبيرة في التعلم، دون حواجز أو عوائق، أو تنفير، وهذه كلها تقع في صميم دور المربي.</p>	<p>الإقبال على التعلم، وبين العنف كوسيلة لإجبار المتعلم على هذا الإقبال، لذا يستحيل إزالة هذا التناقض من أجل بلوغ الهدف التعليمي التربوي.</p>	<p>بالأمر الهين، ولتبلغ أهدافها المرجوة، وجب إزالة التناقض بين الوسيلة والهدف فيها، أي إيجاد الطرق التي تمكن المربي من استبدال الترهيب بالترغيب عن طريق البيداغوجيا، أو التعليمية المناسبة، وهي الفنون المهنية الضرورية للمربي ليساعد على التعلم، وليمكن إحلال الإرادة لدى المتعلم محل النفور والرغبة محل الخوف والامتناع.</p>
5	<p>العنف في المدرسة ومحيطها:</p> <p>- العنف المعنوي (اللفظي وما شابه) والمادي (الجسدي وما</p>	<p>اللجوء إلى العنف لدوافع متنوعة، طبيعي عند الأطفال، لكنه خطير عليهم جسديا ونفسيا، ولذلك وجب أن</p>	<p>يوجد تناقض بين الدوافع العدوانية الطبيعية لدى الأطفال، وبين التعايش المذهب، الذي يقوم على كبح النزعة العدوانية</p>	<p>المدرسة بعد الأسرة هي المكان المخصص للتنشئة الاجتماعية، وإزالة تعبير العنف الهيجي بين تلاميذها، هو دليل قيامها بمهمتها، بالتنسيق المحكم مع</p>

	شابه)، بين أطفال المدرسة، داخلها أو خارجها.	يترك مكان للتعاطف والتآلف، واستهجان العدوان، والهمجية.	الطبيعية، من أجل حياة أجمل وأكثر أمنا وأمانا.	الأسرة، والمحيط الاجتماعي، فلا بد من تكاثف جهود الأطراف الثلاثة هذه، من أجل تحويل العنف لدى التلاميذ إلى سلوكات ايجابية، يصرفون فيها طاقاتهم الحيوية، ويتجهون إلى تربية قواعد سلوك المواطن الصالح لديهم في المستقبل.
6	العنف في المؤسسات: - ملاجئ الأيتام وهنا يكون العنف أكثر خطورة وإيذاء سواء كان المعنوي منه أو المادي، بين الأطفال، أو من قبل المشرفين عليهم.	واجب المجتمع هنا كبير وخطير، نحو هؤلاء الأطفال، ونحو مستقبلهم السليم هو في ذاته، ولذا يتعين ضمان بيئة التنشئة السليمة في هذه المؤسسات	وضع الأطفال هنا أكثر حساسية، وفي مثل هذه المؤسسات تتم عملية التنشئة كلها، فهي التي تقوم بدور الأسرة والمدرسة معا، ويمكن لها أن تقوم بدورها، إذا وفر لها المجتمع شروط النجاح البشرية	المهمة من الصعوبة بمكان، فالتناقض هنا أكبر، والمهمة لذلك أكثر تعقيدا، حيث إن التحدي ليس فقط بالتغلب على السلوك الطبيعي العدواني لدى الأطفال، وإيجاد بدائل ممكنة له، ولكن يضاف إلى ذلك في هذه الحالة تعقيدات ردود الأفعال العنيفة

				<p>على فقدان الأسرة والآباء، وربما الشعور العدائي نحو المجتمع، مما يحتم على المجتمع تحمل مسؤولياته كاملة، وتوفير الوسائل البشرية والمادية المناسبة لإقامة المساواة بين هؤلاء الأطفال وأقرانهم من بقية أطفال المجتمع.</p>
7	<p>العنف السياسي: - العنف المعنوي (اللفظي وما شابه) والعنف المادي (الجسدي وما شابهه) في حالات التعذيب عند التحقيق والاستتطاق، بغية افتركاك اعترافات أو معلومات معينة</p>	<p>كفاءة الدولة وعدالتها وحسن تنظيمها، تغنيها عن اللجوء إلى العنف لمعالجة قضايا سياسية أو اقتصادية أو أمنية مما يجعل الأخطار والمخاوف غير واردة، وبالتالي لا حاجة إلى العنف.</p>	<p>عجز الدولة أو اختلالها لا يعالجه استعمال العنف، الذي يتناقض مع طبيعة الدولة القائمة على العدل والنظام المحكم، وضمان الأمن والرخاء لكل مواطنيها، فعليها إن اختلت أن تصلح نفسها، لا أن تلجأ إلى العنف، الذي يزيد الوضع سوءا.</p>	<p>إذا انحرفت الدولة عن أهدافها، وتخلت عن أهدافها في تحقيق العدالة والأمن والرفاهية، صار وجودها مناقضا لمصلحة شعبها، وإزالة هذا التناقض لا يمكن أن يكون عن طريق فرض الدولة واستمرارها في الحكم بالعنف، بل بإصلاح نفسها، وإلا حدث الصراع المؤدي إلى</p>

	<p>8</p> <p>العنف السياسي:</p> <p>- قمع التجمهر والمظاهرات والإضرابات، وهي حقوق سياسية قد تصدرها السلطة لضرورة أمنية أو سياسية موضوعية، أو مفتعلة بقانون طوارئ أو بقرار تصدره لمناسبة معينة.</p>	<p>إصدار قانون طوارئ بلا سبب موضوعي تعسف، وكذلك تمديد العمل به، ونفس الأمر فيما يتعلق بالقرار المانع للتعبير السياسي السلمي، فالأصل هو التنظيم والحماية، وليس المنع والقمع، والعنف يتناقض مع الحقوق والعدالة والحرية وكرامة الإنسان.</p>	<p>العنف يتناقض مع مقاصد الدولة النابعة من إرادة مواطنيها ومصالحهم، فالسلطة عندما تتحول إلى أداة قمع لحماية وجودها واستمرارها، تصبح غير مشروعة، ومن حق شعبها أن يقاومها دفاعاً عن حقوقه وأمنه وكرامته.</p>	<p>زوالها حتماً.</p> <p>الدولة تحتكر العنف، وهي وحدها التي لها الحق في استعمال القوة، لكن في إطار الدستور والقانون، حيث تستعمل القوة عند الضرورة القصوى، لحماية المصلحة العامة ضد أي خطر خارجي أو داخلي. أما أن تخرج السلطة عن التوافق والتراضي، وروح الدستور، وتصدر قانون استعجالي أو قرار مناقض للمصلحة العامة، بغرض حماية وجودها واستمرارها، فإنها تكون قد فقدت أسباب وجودها، وبررت شرعية مناهضتها ومقاومتها من قبل شعبها.</p>
--	--	--	--	---

9	<p>العنف الدولي:</p> <p>- العنف المعنوي (اللفظي مثل التهديد بالحصار والغزو) و ما شابه ذلك.</p> <p>- العنف المادي (الغارات الجوية أو الصاروخية، أو الاحتلال العسكري المباشر للأرض)، وكذا الحروب الجوية والإقليمية وما شابه ذلك.</p>	<p>الأصل هو التعاون والتضامن الدوليين، وإقامة العدل بين الدول والشعوب في علاقاتها، وذلك وفقا للقانون الدولي المعترف به من جميع الأطراف، ولا يحق لأي كان أن يستعمل القوة المعنوية أو المادية لغرض سيطرته، وخدمة مصالحه الأنانية.</p>	<p>الطرف القوي دولة أو مجموعة دول متحالفة يتجاهل القانون الدولي، ويستبدله بالقوة، وهو بذلك يكرر تجربة فاشلة تاريخيا، ويمكن للأطراف الأخرى أن توقفه عند حده إذا هي اتحدت وتضامنت، وعندها يزول التناقض بين الحق والقوة بإقامة التوازن، والرجوع إلى تطبيق القانون الدولي.</p>	<p>الحق يناقض القوة، وهذه لا تستعمل إلا لتطبيق القانون عند الضرورة، أو للدفاع عن النفس، الذي هو حق مشروع.</p> <p>إن الاعتداء على سيادة الدول، واستعمال وسائل غير مشروعة، من حصار اقتصادي، أو تهديد به، أو عقوبات اقتصادية أو تجارية، وكذا التهديد بها، وأيضا التهديد العسكري، أو ممارسته كهجمات وغارات، أو غزو واحتلال، هذه كلها تصرفات منافية للقوانين والأعراف الدولية، ولا يمكن للقوة أن تصبح قانونا، مهما كانت المبررات، ولا يمكن</p>
---	--	---	--	---

				<p>لأي قوي أن يفرض إرادته على الإنسانية جمعاء، لأنها تبقى أقوى منه، مهما كانت قوته.</p>
10	<p>العنف الدولي: - عسكرة العولمة، حيث اتضح لأمريكا وأتباعها أن الاقتصاد والسياسة لا يكفيان لإخضاع بعض الدول الممانعة أو المقاومة، فأضافت إلى العولمة البعد العسكري، أو عسكرتها.</p>	<p>تطبيق القانون الدولي، والتراضي في التعامل والمبادلات، وإقامة التوازن بين جميع الدول، حيث تضمن مصالح الجميع، ذلك هو الصحيح، وهو العالمية وليس العولمة.</p>	<p>القوة تتناقض مع الحق، ولا يمكن مهما كان جبروتها أن تتحول إلى حق، والصراع سوف يحسم في نهاية المطاف لصالح الحق، مهما كانت التضحيات، كما وقع بالفعل دوماً، و كما أفاد درس التاريخ.</p>	<p>الإنسانية لا تقبل التجزئة، والحياة العالمية لا يمكن أن تستقر وتزدهر، إلا إذا ساد احترام الإنسانية فيها، وهو الأمر المناقض للقوة، فإذا أرادت دولة، أو مجموعة دول، أن تتزعم العالم، فما عليها إلا أن تتمسك ببدأ الإنسانية، وحينئذ ينضوي الجميع تحت لوائها طوعاً، أما خضوع العالم كله بالقوة، فهو أمر مستحيل، ومناقض لطبيعة الإنسانية.</p>

الملاحظات :

العنف

1- تعاريف العنف (violence)

- هو استخدام القوة استخداما غير مشروع، أي غير مطابق للقانون.
- العنف مضاد للرفق، ومرادف للشدة والقسوة، وهو فعل شديد مخالف لطبيعة الشيء، ومفروض عليه من الخارج. والعنف كذلك هو القوة التي تشد بازدياد المقاومة التي تعترضها، مثل الريح العاصفة والثورة الجارفة.
- والعنيف من الميول، هو المضاد للإرادة، وهو الهوى الذي يتنامى إلى أن يسيطر على جميع جوانب النفس. والعنيف من الناس هو الذي لا يعامل غيره بالرفق، ولا يعرف للرحمة معنى، ولا وجود لها في قلبه.
- والعنف هو استعمال القوة ضد عائق، حيث يكون سلوك شخص ضد شخص آخر يعتبره عائقا أمام تحقيق رغبته.
- والعنف يكون إشكالا فلسفيا، عندما يتنافى مع الضمير، وحينئذ يتنافى كذلك مع القدرة على التفلسف ذاتها، وهو بهذا يكون منافيا للطبيعة الإنسانية ذاتها، ومنافيا أيضا للحياة الاجتماعية المنظمة، وللأخلاق والقانون. وجملة القول، إن ازدياد العنف وتعددده، يفضي إلى الفوضى وانعدام النظام، وهو ما يعني الطابع الأساسي للحياة البدائية، حيث الفوضى العارمة، وسيادة قانون الغاب.
- والعنف هو استعمال غير قانوني للقوة، من أجل الحصول على شيء غير مرغوب فيه.
- والعنف المشروع هو استعمال القوة للدفاع عن النفس، واسترجاع الحق المغتصب، والمشروعية هنا مستمدة من الغاية، أي غاية استعمال القوة.

- والعنف هو استخدام الشدة والقسوة استخداما غير مشروع، أو غير مطابق للقانون.

2- العنف والدولة :

الدولة مؤسسة اجتماعية من نوع خاص، وتتمثل خصوصيتها في احتكارها لاستعمال القوة لممارسة الهيمنة على المجتمع قانونيا ودستوريا، بقصد ضمان أمن الأشخاص والممتلكات، ضمن حدودها الجغرافية، وهذا هو سبب نشأة الدولة ووجودها.

- كيف نشأت الدولة؟ في هذا السياق، يوجد تفاسير، لعل أبرزها نظرية العقد الاجتماعي:

نظرية العقد الاجتماعي : اشتهر بهذه النظرية كل من "طوماس هوبز" و"جون لوك" الإنجليزيان، و"جان جاك روسو" الفرنسي، وهم يتفقون على القول بالعقد الاجتماعي، لكنهم يختلفون في نظرتهم لهذا العقد.

نظرية هوبس: الدولة قامت على أساس الملكية المطلقة، حيث تعاهد أفراد المجتمع على منح السلطة لطرف غائب وقت الاتفاق، وهذا هو سبب نشأة الملكية على أساس السلطة المطلقة.

نظرية لوك : الاتفاق بين أفراد المجتمع، وقع بحضور الشخص الذي أوكلت إليه السلطة، وهذا هو سبب قيام الدولة على أساس الملكية، أو السلطة المقيدة.

نظرية "روسو": يختلف "روسو" تماما عن سابقيه، حيث إن التعاقد

الاجتماعي عنده وقع بين جميع الأفراد، وليس هناك طرفان، وإنما أوكلت السلطة إلى الجميع، ولهذا فليس من حق هذا المجموع أن يتصرف كما يهوى، وإنما يتعين عليه أن يتقيد برأي الشعب، ويكون في خدمته وخاضعا لرغباته.

نقد نظرية العقد الاجتماعي: قامت هذه النظرية، أو النظريات استجابة لظروف سياسية معينة، وكانت نابعة من التجارب والاتجاهات السياسية الخاصة لأصحابها، ولهذا لا يمكن اعتبارها علمية. ثم إن هذا العقد الاجتماعي الذي يتحدثون عنه كأساس لنشأة الدولة لا وجود له أصلا و لا يمكن أن يوجد لأن الأقوام البدائيين الذين أعييتهم الفوضى و الصراع والخوف، لم يكونوا من النضج الفكري والاجتماعي إلى درجة القدرة على تصور التعاقد وصياغته، وبالجملـة فإن نظريات العقد الاجتماعي، هي مجرد آراء، ولا علاقة لها بالعلم.

نظرية القوة والغلبة: هناك من الباحثين في تاريخ الفكر السياسي، من ذهبوا إلى أن منشأ الدولة يعود إلى الصراع بين المجموعات البشرية، ضمن المجتمع الواحد، حيث تتغلب واحدة من تلك الجماعات، ومن ثم تكتسب الحكم، وتمارس السلطة، وتشرع القوانين، بحكم القوة والغلبة، فينقسم الناس في المجتمع إلى حكام ومحكومين.

- لكن ما سبب الصراع؟ ولماذا أدى إلى قيام الدولة؟ يرى أصحاب هذه النظرية، في العصر الحديث، أن الصراع كان من أجل السيطرة المادية، واستغلال المجهودات البشرية لصالح فئة معينة. فقد رأت المجموعة الغالبة أن استمرارها في استغلال جهود الآخرين لصالحها، لا يمكن أن يدوم بغير

إقامة نظام معين، وسن قوانين تنظم علاقة الحاكم بالمحكوم، وعلاقات المحكومين فيما بينهم و كذلك علاقات الحكام فيما بينهم. وهكذا نشأت الدولة تدريجيا، وظهرت أجهزتها شيئا فشيئا.

نقد النظرية: تعتمد هذه النظرية على وقائع وأفكار موجودة في التاريخ السياسي لكثير من المجتمعات، ورغم قربها من العلم، فهي ليست سوى وجهة نظر لأصحابها، تتميز بكونها أكثر موضوعية من نظرية العقد الاجتماعي.

وهناك نظريات أخرى، تذهب بعضها إلى أن الأسرة هي أصل الدولة، وذلك بما ينشأ عنها من قبائل وعشائر، وتحول هذه شيئا فشيئا إلى دولة. ومنها نظريات ترى أن أصل الدولة هو الطبقة، التي تنشأ وتتطور عن تمركز الثروة في يد مجموعة معينة، تجعل من غيرها عبيدا وخداما لها، وعلى هذا الأساس، المتمثل في ملكية جماعة محددة لوسائل الإنتاج والثروة، تنشأ الدولة، وهو أساس اقتصادي مادي، من أشهر القائلين به الماركسيون. وهناك أيضا نظرية "التفويض الإلهي"، التي يرى أصحابها أن أصل الدولة هو الدين، وهذه نظرية لا علاقة لها بالعلم، مثل نظرية العقد الاجتماعي، وقد سادت في العصور الوسطى، في البلدان الغربية المسيحية خاصة، ويذهب أصحابها إلى أن مصدر السلطة هو الله، وما الحاكم إلا ظل الله في أرضه، فأصل الدولة هو الإرادة الإلهية، التي أرادت قيام الدولة على يد شخص معين، في زمان ومكان معين.

- لكن متى يحق للدولة استعمال القوة؟

- من حق الدولة وواجبها الحفاظ على النظام في المجتمع، ويجوز لها استعمال القوة عند الضرورة، لهذا الغرض.

- يحق للدولة أن تستعمل القوة لحماية الأفراد والمجتمع من الاعتداءات الخارجية والداخلية.

- يحق للدولة استعمال القوة لحفظ النظام في المجتمع، وحماية القيم السائدة فيه.

- وبصفة عامة، فإن للدولة حق استعمال القوة في إطار الدستور والقوانين التي تحكم مجتمعها، حيث تبرر الغاية الوسيلة، ولا حق للدولة أن تستعمل القوة خارج حدودها الجغرافية إلا في إطار القانون الدولي، والمنظمات الدولية المختصة، كما أنها لا تستطيع ادعاء حق التشريع والتقنين للحياة الدولية، ومن ثم ادعاء حق التدخل في شؤون بلدان خارج حدودها، حيث تصبح ممارستها عنفا لا مشروعاً واعتداءً سافراً على القوانين والأعراف الدولية.

3- العنف والأطفال :

هناك صور كثيرة من العنف يتعرض لها الأطفال، أو يمارسونها هم على غيرهم، وهي ذات عواقب خطيرة على حياتهم ومستقبلهم، وعلى سلامة المجتمع حاضراً ومستقبلاً، ومن أشكال هذا العنف :

- يوجد العنف على نطاق واسع ضد الأطفال، في المدارس والمؤسسات، وفي الشوارع، وفي أماكن العمل، وفي السجون. و يتعرض الأطفال للعنف في البيوت داخل أسرهم، ومن أطفال آخرين في الخارج، إلى درجة وقوع حالات موت، ولو بنسبة صغيرة. وفي الغالب لا يترك العنف آثاراً مرئية،

غير أنه يترك آثارا نفسية مدمرة. و الخطير في الأمر أن الطفل ضحية العنف، قد يتكتم على ما يتعرض له، خوفا أو خجلا، أو شعورا بالذنب على اعتبار أن ما تعرض له ليس عنفا، وإنما هو عقاب مستحق له ما يبرره. و ينتشر العنف في المجتمع حيث يعيش الطفل، عن طريق وسائل الإعلام، وهو جزء من المعايير الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، التي تكون بيئة الطفل. إن جذور العنف متغلغلة في أعماق المجتمع، مثل علاقات القوى المرتبطة بنوع الجنس، والمعايير الاجتماعية التي لا تحمي الطفل و-لا تحترمه. و هناك عوامل أخرى، مثل انتشار المخدرات، والأسلحة النارية، والمشروبات الكحولية، والبطالة والجريمة، والإفلات من العقوبة، وسلوك الصمت نحو كل هذه الظواهر الهدامة لدى الناس. وقبل هذا وذاك ويلات الحروب.

- من الآثار الخطيرة للعنف على تنمية الأطفال، هو أنه يؤدي في أسوأ الحالات إلى الوفاة، أو الإصابة بعاهات مستديمة، وقد يؤثر على صحة الأطفال، وقدراتهم على التعلم، وربما امتناعهم عن الذهاب إلى المدرسة، أو يعرضون أنفسهم إلى الأخطار الجسيمة بالجوء إلى الهروب من البيت. ثم إن العنف، يؤدي إلى تدمير الثقة بالنفس لدى الأطفال، وقد يقضي على قدرتهم المستقبلية على تنشئة أطفالهم، كما يؤدي إلى الاكتئاب والانتحار في مراحل لاحقة من حياة الطفل. إن هذه الحالات الخطيرة تعد بالملايين، حسب إحصاءات منظمة الصحة العالمية، التي ذكرت إحداها أن 40 مليون طفل في العالم، أقل من 15 سنة، يعانون من سوء المعاملة والإهمال، ويحتاجون إلى رعاية صحية واجتماعية.

- إن الحرمان وسوء المعاملة والأخطار، تعرض الطفل لأخطار جسيمة، وتجعل سلوكه سلبيًا وضعيف التكيف، وذلك نتيجة إعاقة الاستجابة السليمة لدوافع السلوك لديه، والتي هي أساسا الحاجات البيولوجية الأولية الفطرية، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، ثم الحاجة إلى الحب والانتماء، وأيضا الحاجة إلى الاحترام والتقدير، ثم الحاجة إلى الذات. إن انعدام تلبية هذه الحاجات جزئيا أو كليا، سوف يؤدي إلى عواقب وخيمة على سلوك الطفل وتفتح شخصيته، وسيظل مختل السلوك حتى عندما يصبح راشدا، وطوال حياته، حيث يكون كثير الهيبة، والخوف بلا سبب وجيه، كثير التردد غير مقدام على المنافسة و المغامرة والجهر بالرأي و تحمل التبعات، كما يكون شديد الخجل والتردد والارتباك والانطواء، والعجز عن إبداء الرأي والدفاع عن النفس ولو كان صاحب حق، يعاني من الذعر، وقد يذهب إلى النقيض، فيتسم سلوكه بالتحدي والعدوان واللامبالاة.

- إن هناك قوانين و تشريعات، وضعت على مستويات مختلفة لحماية الطفل و رعايته و احترامه، ومنها الاتفاقيات الدولية، وكذلك الإقليمية، والتشريعات المحلية الخاصة بكل بلد. كما أن المواثيق الخاصة بحقوق الإنسان تشتمل صراحة أو ضمنا على حقوق الطفل، و هي تعنيه على أي حال بصفته إنسانا. و مما ورد في نص اتفاقية حقوق الطفل العالمية مثلا: "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير التشريعية و الإدارية والاجتماعية والتعليمية الملائمة لحماية الطفل من كافة أشكال العنف أو الضرر، أو الإساءة البدنية أو العقلية و الإهمال، أو المعاملة المنطوية على الإهمال وسوء المعاملة، أو الاستغلال". إن المشكلة لا توجد على مستوى النصوص، فهي موجودة

بكثرة، و هذه النصوص جدية و كافية و قابلة للتحسين والتطوير، و منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، و اتفاقية حقوق الطفل، وكذلك نصوص منظمة العمل الدولية، و أيضا تشريعات إقليمية، و أخرى محلية خاصة بكل بلد على حدة. إن المشكلة الكبرى تكمن في وضع هذه النصوص موضع التطبيق. فالتشريعات موجودة ، و يمكن اعتبارها عادلة و راقية، غير أن المجتمعات لا تحترمها. و خاصة منها مجتمعات العالم الثالث، أو بعبارة أدق المجتمعات المتخلفة. فقد نصت التشريعات على تعليم الأطفال و حمايتهم، والحنان عليهم، و عدم تعريضهم للعنف، أو الإساءة إليهم ماديا أو معنويا، وغير ذلك مما هو معترف به من حقوق الطفل. كما أن الاتفاق حاصل على أن مصطلح الطفل يطلق على من هم دون السن الثامنة عشر من الجنسين. لكن تطبيق هذه التشريعات الكثيرة و الجيدة متفاوت من مجتمع إلى آخر، حسب درجة رقيه، وتبقى الصورة رديئة و مأساوية في كثير من البلدان المتخلفة، سواء كان ذلك في تعرض الطفل للعنف المعنوي والمادي في أسرته، أو في المدرسة، أو في المحيط عامة. وكذلك الأمر في نقص الرعاية و الحماية بجميع أنواعها، أو في استغلال الأطفال الفاحش في مجالات شتى، منها العمل الشاق بأجور زهيدة، و منها ميادين أخرى أكثر بشاعة و قسوة، مثل استغلالهم في ترويج مواد خطيرة مثل المخدرات وغيرها، أو في مجالات أخرى من المحرمات و الممنوعات و الممارسات ذات العواقب الوخيمة مثل المخدرات، بل إنهم يتعرضون في بعض البلدان إلى عمليات جراحية خطيرة قصد نزع أعضاء داخلية منهم للمتاجرة بها، مما يعرضهم للموت، أو إلى العاهات المستديمة في أحسن الأحوال. وهل هناك أبشع

وأفضع تعذيبا وإيلاما من سرقة أعضاء من طفل، تظل تملأ شعوره بالتعاسة
و الأسى، و الظلم الشنيع مدى حياته؟

4- العنف والمرأة :

من المشاكل الكبرى المتعلقة بالعنف نجد "العنف ضد المرأة"، وقد
اتخذت "منظمة العفو الدولية" منطلقا لنشاطها " الإعلان بشأن القضاء على
العنف ضد المرأة"، الصادر عن الأمم المتحدة، الذي يعرف العنف ضد
المرأة بأنه: " أي فعل عنيف، تدفع إليه عصبية الجنس، ويترتب عليه، أو
يرجح أن يترتب عليه أذى، أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو
الجنسية أو النفسية، بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل، أو القسر أو
الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث هذا في الحياة العامة أو الخاصة".
وقد وقع تفسير هذا الإعلان تفسيرات عديدة ومتنوعة، نصت في معظمها
على أن أفعال الإغفال مثل الإهمال والحرمان، يمكن أن تعتبر أشكالاً من
العنف ضد المرأة، كما أن ما يسمى بالعنف الهيكلي، وهو الأذى الناتج عن
تأثير تنظيم الإقصاء سلبي على حياة النساء، يندرج ضد أشكال العنف ضد
المرأة.

إن أشكال العنف ضد المرأة متنوعة، وهي عامة تتخذ طابعا بدنيا أو
نفسيا أو جنسيا، وقد عدت تفاسير وشروح الإعلان العالمي هذا ضمن هذه
الأشغال نماذج مثل:

- العنف في بيئة الأسرة: ومنه التعرض للضرب من طرف الزوج أو
الوالدين أو الإخوة. وكذا العنف المتصل بالجنس بأشكاله المختلفة، والذي
تكون ضحيته الزوجة والأطفال أيضا، داخل الأسرة. وفي هذا المستوى

الأسري أيضا، يتعرض الخدم في المنازل التي يوجدون فيها، وهم كثيرون في بعض المجتمعات، يتعرضون للاعتداء، ومن ذلك: الحبس، والضرب، والقسوة، والاعتداء الجنسي.

العنف في المجتمع: تتعرض المرأة لأشكال متعددة من العنف، منها الاغتصاب، والاعتداء والتحرش الجنسيين في أماكن العمل، وفي المؤسسات التي تتردد عليها، وفي مختلف الأماكن، كذلك هناك ظواهر الاتجار بالنساء، وإرغام النساء على ممارسة البغاء، والقيام بأعمال قسرية. وقد تتعرض المرأة للعنف والاغتصاب على أيدي أعوان الدولة أنفسهم، أو بتواطئهم بصرف النظر عن الاعتداءات التي تقع بعلم منهم دون أن يتحركوا لردعها أو منعها على الأقل. وبطبيعة الحال هناك الاعتداءات العنيفة ضد المرأة، التي يرتكبها الخارجون عن القانون من العصابات المختلفة، والأشرار والصوص وغيرهم.

- هناك ظاهرة العنف ضد النساء المهاجرات من الأهمية بمكان الإشارة إليها، ليس لأنها موجودة فحسب، و لكن لأنها تعطينا أكثر من غيرنا كمجتمع له هجرة كبيرة، بحكم الظروف التاريخية المعروفة. فإذا ركزنا الملاحظة على وضعية المرأة المهاجرة في فرنسا، باعتبار الأغلبية منهن تعيش هناك، و إذا كانت المرأة الفرنسية لا زالت تتعرض للعنف الزوجي ، إلى درجة الموت أحيانا، فإن المرأة المهاجرة أسوء حالا بكثير، فهي توجد في فئة مهمشة داخل المجتمع الفرنسي، تخضع لقوانين خاصة، و تحكم علاقاتها ضوابط ومحددات أخرى غير ما يحكم المجتمع الفرنسي. فالنساء المهاجرات يعانين من عنف الأزواج ومن عادات وتقاليد المجتمع الأصلي التي تبقى

سارية المفعول عليهن. وهكذا تعاني المرأة المهاجرة من الموروث الاجتماعي و الثقافي المنقول إلى دار الهجرة، وكذلك من الازدواجية وتنازع القوانين في البلدين.

- هؤلاء النسوة المهاجرات، يجدن أنفسهن حبيسات وضع جهنمي لا مفر منه، و لا نصير، يعانين عنف الأزواج القاسي، في جو من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية و القانونية. حيث إن المهاجرين يستوردون عاداتهم و تقاليدهم من بلدهم الأصلي، و يطبقونها بقسوة أشد في بلد الهجرة، و هي تقاليد تبيح تسلط الزوج على الزوجة. ثم إن النساء المهاجرات يعشن في عزلة نظرا لجهل أغلبهن اللغة المستعملة في بلد المهجر (الفرنسية) بالنسبة للأغلبية التي توجد في فرنسا، مما يشدد الخناق ويجعلهن عاجزات عن استغلال الحماية القانونية الموجودة في البلد المستقبل حتى لو أردن ذلك، لأنهن في الغالب لا يفكرن أصلا في طلب الحماية. و بالإضافة إلى ذلك، و نتيجة لجهل اللغة، و لتقاليد البلد الأصلي، فإن المهاجرات أو الأغلبية منهن لا تعمل، ومعنى هذا أن سيطرة الزوج العنيف تكون أكثر سطوة، لأن الضحية(الزوجة) لصيقة به ولا تستطيع الانفصال عنه حتى لو أرادت لأنها لا تملك شروط الاستقلال. فهي لا تعمل ولا تعرف اللغة الفرنسية، وفي هذا السياق تصل درجة العنف أحيانا درجة حبس المرأة في البيت، ورفض مساعدة المرشحات الاجتماعيات. و بالرغم من هذا فإن المرأة المهاجرة لو أرادت الفرار من هذا الجحيم، حتى إن كانت قادرة على ذلك ثقافيا واقتصاديا، فإنها لا تستطيع لأن القوانين يمكن أن ترفض إقامتها في بلد الهجرة، رغم حصولها على عمل و تمكنها من اللغة، إذ أنها تنظر إليها

كزوجة، أي لها حق الإقامة كزوجة، و ليس كعاملة. وإذا كانت هناك إمكانات قانونية ملتوية للزوجة المطلقة العاملة، فإنه يصعب على أغلبهن الوصول إليها، و من ثم يكون تهديد الطرد من البلد المستقبل نوعا آخر من العنف الذي يدعم العنف الواقع عليهن أصلا.

و بصفة عامة، فإن العنف العائلي يمكن أن يتعرض له أي شخص، غير أن ضحاياه الأساسيين هم الأطفال و النساء الذين يتعرضون لأشكال كثيرة من العنف يمارسه عليهم – في الغالب – رب الأسرة، أو الرجل صاحب النفوذ الأول فيها. و قد بينت بعض الدراسات أن نسبة 95 ٪ من حالات العنف العائلي يرتكبها الرجال ضد النساء. كما أن الأطفال يتعرضون كذلك إلى العنف، و من النتائج المثيرة لذلك هي أن آلاف الأطفال يقعون ضحايا العنف الذي يفضي في حالات قليلة إلى الموت، أو العاهات المستديمة، على أيدي واحد من والديهم، أو مربيهم، كما يضطر الكثير من الأطفال إلى الابتعاد عن أسرهم ليعيشوا في دور الرعاية أو يتشردون. و يلاحظ أن المعاناة الناتجة عن العنف الأسري على الأطفال مزدوجة، فمن ناحية يعاني هؤلاء بسبب الاعتداء و الإهمال، و من ناحية أخرى يصبحون هم كذلك مصدرا للآفات الاجتماعية التي سوف يذهب ضحيتها غيرهم. و قد يكون هذا الغير أطفالهم أنفسهم، عندما يصبح لهم أطفال في المستقبل. كما يلاحظ الارتباط بين الاعتداء على النساء و الأطفال، حيث إن الرجال الذين يعتدون على نسائهم، أو نسبة كبيرة منهم، يعتدون كذلك على أطفالهم.

اللاعنف NON-VIOLENCE

- اللاعنف أساسا هو أحد أشكال الفعل السياسي، أو الممارسة السياسية التي تتميز بغياب كل أنواع العنف، وبالتالي تقوم على الاحترام العملي التام لحقوق الإنسان، وترفض تجاوزها أو الاعتداء عليها، مهما كانت الأسباب والمبررات، وفي كل الأحوال. وحقوق الإنسان هي على سبيل التذكير: الحق في الحياة، والحق في الكرامة، والحق في الحرية، والحق في حرية الفكر، والحق في حرية إبداء الرأي، والحق في حرية الاعتقاد، وما شابه ذلك من حقوق مترتبة عن الوجود الإنساني، مثل الحق في الأمن، والحق في السكن، والحق في التعليم، والحق في العمل والحق في العلاج، وغيرها. وهي معترف بها، وموجودة في التشريعات، ومنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ومختلف المواثيق الدولية المتعلقة خاصة بالتربية والتعليم، والعمل والصحة، والمرأة والطفل والعمال، كما تنص عليها معاهدات الحروب، وأيضا دساتير الدول، والقوانين الخاصة بكل بلد، وبصفة عامة فالمشكلة ليست في النصوص التشريعية، وإنما هي في احترام هذه النصوص، وقيام المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمجتمعات على كل المستويات بواجباتها التي تتضمنها هذه النصوص، وهنا تكمن المشكلة.

غاندي واللاعنف: قاوم "المهاتما غاندي"، أو بالأحرى قائد كفاح الشعب الهندي ضد الاستعمار الإنجليزي باستعمال اللاعنف، وهي تجربة فريدة من نوعها في التاريخ كله، كللت بالنجاح الباهر، وأحدثت تغييرا سياسيا هائلا، حيث انتهت إلى استقلال الهند، وما أدراك ما الهند، التي كانت معتبرة

"جوهرة التاج البريطاني"، ضمن الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية، التي لا تغيب عنها الشمس، كما كانوا يقولون. لقد نال "غاندي" احتراماً بلغ درجة القداسة لدى شعبه، ولدى الإنسانية جمعاء، بفضل إبداعه السياسي المتميز، في المقاومة والكفاح، بالاعتماد على اللاعنف. يقول غاندي: "إن اللاعنف هو القوة العظمى عند الإنسان، وهو أعظم ما أبدعه الإنسان من الأسلحة الأكثر قدرة على التدمير". كما يقول: "يجب ألا تفقدوا الأمل في الإنسانية، إن الإنسان محيط، وإذا كانت بعض قطرات من المحيط قدرة، فلا يعني أن المحيط كله أصبح قدراً". ومن أقوال غاندي كذلك: "أنا مستعد للموت، ولكن ليس هناك أي داع لأن أكون مستعداً للقتل". وفي هذا السياق يقول: "ليس هناك طريق إلى السلام بل السلام هو الطريق".

إن الدعوة إلى اللاعنف، كانت موجودة منذ القديم في الفلسفة، وأيضاً في الدين كما هو واضح في الديانة المسيحية، غير أن أشكال التعبير العملية، لم تكن موجودة، إذا استثنينا الدعوة إلى الصبر والتحمل. إن غاندي عندما يستعمل اللاعنف، فإنه لا يعني أبداً المسالمة أو السلبية، بل إنه يعتمد إلى استعمال أقوى سلاح اخترعته البشرية كما قال، إنه يقصد إلى المقاومة بأقوى سلاح، وأقدر سلاح على التدمير، وبأكثر الأسلحة فتكاً على الإطلاق، فاللاعنف مناقض تماماً للمسالمة ولللبية. والسؤال هو كيف يمكن لللاعنف أن يكون أقوى قوة موجودة لدى الإنسان؟ ما هو الجواب العملي غير المسالمة التي يرفضها منطق اللاعنف؟ لقد أوجد غاندي الإجابة الصحيحة، وقام بالتجربة العملية فعلاً، وانتهى إلى النجاح، إلى النصر، إلى استقلال الهند. لكنه، للأسف الشديد مات مقتولاً بسبب ممارسته لللاعنف، بعد مقاومة

دامت أكثر من خمسين سنة كاملة. ففي أواخر حياته، وقد انتصر على الإنجليز باللاعنف، صرف غاندي جل اهتمامه للدفاع عن حقوق الأقلية المسلمة، وتآلم كثيرا لانفصال باكستان عن الهند، وأصابه الحزن الشديد من أعمال العنف، التي رافقت ذلك الانفصال على أساس ديني، بين المسلمين والهندوس، مما جعل التعصب الأعمى يدفع شخصا هندوسيا إلى إطلاق الرصاص على "غاندي" في رديه قتيلا، وكان ذلك في الثلاثين من شهر يناير عام 1948، وقد بلغ التاسعة والسبعين من العمر.

استعمل غاندي طرقا سلمية كثيرة، طبق بها اللاعنّف عمليا، منها الاعتصام الجماهيري أمام القطارات، والإضرابات العامة، ومقاطعة بعض البضائع الإستراتيجية، مثل النسيج الإنجليزي، الذي كان يعتمد على قطن الهند الرخيص، الذي يتحول إلى منسوجات تعود إلى الهند غالية الثمن، بعد صنعها في مصانع النسيج البريطانية، حيث ينجح غاندي بطريقة اللاعنّف في تغيير الوقائع السياسية، مما يجبر الإنجليز على التفاوض. لقد انبهر الغرب في الثلاثينات من القرن العشرين بالمقاومة السلبية الشهيرة التي تزعمها غاندي في الهند وانتصر بها. ولعل الدكتور "لوثر كينغ LUTHER KING" الأمريكي الأسود، قد تأثر بغاندي، عندما استعمل طريقة اللاعنّف في الكفاح ضد العنصرية، والتمييز العنصري، وقد كان النجاح حليفه كذلك.

لقد استعمل غاندي "المغزل" رمزا للاعتماد على النفس، بحيث يقوم الهنود بغزل ما يحتاجونه من أقمشة لأنفسهم، ويقاطعون بذلك المنسوجات الإنجليزية، فلا يشترونها، وشيئا فشيئا، بدأ التهديد بالإفلاس، يخيم على مصانع النسيج البريطانية، وهي أهم ما لدى الإنجليز من صناعات، يعتمد

عليها اقتصادهم في ذلك الوقت، نتيجة انخفاض صادراتها من النسيج إلى الهند، وهو الانخفاض المتنامي، والذي يتجه إلى التوقف نهائياً، وهي كارثة حقيقية، كان لابد أن تجعل بريطانيا العظمى، تلجأ إلى مفاوضة ذلك الرجل الهزيل، الذي يرتدي مئزراً، مجرد مئزر وهو أعزل من أي سلاح، غير أنه بعبقريته في المقاومة السلمية، يجبر الإمبراطورية البريطانية العظمى على مفاوضته مكرهة، حيث تعجز عن أي تصرف آخر، وقد فشلت كل الطرق التي لجأت إليها مثل سجن غاندي، وما شابه ذلك من التصرفات العصبية العقيمة، لأن ما يبدعه غاندي في مقاومته من أساليب اللاعنف، لا ينفع في مصارعته العنف.

وإلى ما يشبه هذا ذهب السود في أمريكا، حيث قاطعوا ركوب الحافلات، وقد لاح في البداية، أنها عملية ميئوس منها، غير أن السود المقهورين، لم يكن باستطاعتهم غير ذلك. فقد كان طغيان قوة البيض وجبروتهم، يشكل قناعة بأن أية مقاومة للسود، هي بمثابة انتحار. غير أن السود شعروا وهم يخوضون تجربتهم الجديدة هذه، بأن الشرطة العنصرية القاسية، سوف تجد مشقة كبرى في التعامل مع هذه المقاومة اللاعنيفة البسيطة جداً. ماذا يفعلون حقا مع من يرفض ركوب الحافلة؟ لقد اتفق الناس في عام 1955، في فصلي الشتاء والربيع في مدينة "مونتغومري" من جنوب الولايات المتحدة، اتفق السود بالأحرى على المشي على الأقدام، وعدم ركوب الحافلات، ومن عجز على المشي من الكبار أو المرضى أو الصغار، وغيرهم، ينقلونه بسياراتهم الشخصية، تقوم بذلك "جمعية مونتغومري للإصلاح"، التي تنظم حركة المقاومة السلمية هذه.

في بداية الأمر، أثارت الحركة ضحك البيض سخرية منها، و تساءلوا عن الضرر الذي يمكن أن يلحقه السود بهم عن طريق رفض ركوب الحافلات. فأى تهديد يمكن أن ينالهم من وراء هذا الموقف، الذي بدا سخيفاً و عديم الجدوى لأصحابه؟ لكن "كينغ" و معاونوه، كانوا يخلقون بحركتهم السلمية وقائع جديدة، منها أن السود أدركوا - لأول مرة - أنه بإمكانهم العمل، بالرغم من خوفهم. كانوا يجدون في كل خطوة من المقاومة السلمية هدفاً جديداً. لقد أجابت خادمة سوداء سيدتها التي سألتها (و هي سيدة من البيض طبعا) عن التعب الذي تعانيه من المشي على الأقدام، حيث تقطع مسافة كبيرة حتى تصل إلى مكان عملها، قائلة: "قدماي متعبتان لكن روحي مرتاحة". لقد بدأ تغير هام، يحدث في نفسية البيض، شبيه بذلك التغير الذي أحدثه الهنود بزعماء "غاندي" في نفوس الإنجليز. لقد كان البيض في أمريكا، ينظرون إلى السود، على أنهم أشباه بشر، و كذلك كان ينظر الإنجليز إلى الهنود. فإذا بهم يرونهم هنا و هناك - لأول مرة - أنهم أصبحوا فجأة شعباً يتمتع بالكرامة. هذا الشعور كان ينمو يوماً بعد آخر، في نفوس البيض، رغم أن السود، جماعة "كينغ" لم يطلقوا رصاصة واحدة، غير أن التطورات النفسية الحاصلة، أبرزت شعوراً قوياً، ربما لدى الجانبين، أن شيئاً ما، كان يتغير إلى الأبد. و قد بدأت هذه التغيرات تحدث مادياً على أرض الواقع، منها أن إحدى شركات الحافلات، صرحت بأنها على حافة الإفلاس، و هذا معناه أنها ستتوقف قريباً، و النتيجة هي أن الجميع، سوداً أو بيضاً، سوف يحرمون من النقل العام. مما اضطر البيض إلى التفاوض، و قد أجبرهم الواقع الجديد على التفاوض لإيجاد حل لا مفر منه. و هكذا، فبعد أسابيع من

انطلاق المقاومة السلمية، لم يعد هناك فرز بين البيض و السود في الحافلات، كما كان الأمر في السابق، بحيث صعد إلى الحافلة رجل أبيض من الأعيان، و هو يتأبط ذراع الدكتور "كينغ"، و قد جلسا جنبا إلى جنب، الأمر الذي كان مستحيلا في أيام مضت، و قد عد هذا اليوم من الأيام المشهودة في تاريخ سود أمريكا، بل و في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية، و العالم بأسره، يوم الانتصار، أو بداية هزيمة الميز العنصري البغيض. وبذلك رسخ الاعتقاد بأن اللاعنف هو سلاح سلمي، لكنه أقوى من أي سلاح آخر للمقاومة، لأنه يتصدى للنفوس فيصلحها و يغيرها لدى الجانبين المتصارعين في ذات الوقت، بل ويغيرها نحو الأحسن، و نحو ما هو إيجابي. و ميزة هذه المقاومة السلمية الكبرى أنها لا تحدث أية خسارة بشرية في الأرواح، و لا تتسبب في أي دمار مادي. و من إيجابيات اللاعنف العظيمة، إكساب الجماهير المقهورة القائمة بها بالكرامة، إلى جانب اكتشافها الهام بأنه بإمكانها أن تناضل و أن تنتصر. و أن تهزم أعتى القوات عن طريق اللاعنف والمقاومة السلمية المتمثلة في أساليب مثل الاعتصام و التظاهر و المسيرات والصيام، و العصيان المدني و غيرها من الطرق السلمية الكثيرة. لكن كيف ولماذا تؤدي هذه الأشكال من المقاومة السلمية (إضراب، مقاطعة، اعتصام...) إلى النصر؟ ألم يقل "غاندي" أن اللاعنف أقوى من أي سلاح أبدعه الإنسان؟ نعم، هناك هذه القدرة العجيبة لللاعنف على خلق واقع جديد، يجعل الخصم مجبرا على الخضوع، و القبول بالتفاوض، أو اللجوء إلى استعمال العنف العقيم، الذي يزيد الأمر سوءا. ومن هذه الوقائع الجديدة الحاسمة التي تخلقها المقاومة السلمية:

1- التفكك الاجتماعي : اللاعنف يقوض و يحيل البنيان الاجتماعي إلى التصدع و الانهيار، مما يجعل النظام القديم (الاستعمار في الهند أو التمييز العنصري في أمريكا) عاجزا عن العمل، و الاستمرار على الوضع السابق، فلا تجارة ضخمة الأرباح في الهند، و لا مواصلات عامة في أمريكا. و يمكن أن تضاف قطاعات كثيرة إلى الإفلاس القاتل، مما يعجز النظام القائم على فعل أي شيء، و يدفعه إلى الرضوخ و قبول التفاوض حتما، و في ذلك انتصار المقاومة.

2- الفوضى الاجتماعية ، التي يخلقها اللاعنف، يحتم نتيجة ضخامة هذه الفوضى، تغيير أشياء أساسية، من أهمها تغيير كيفية المقهورين في أنفسهم، حيث تسود نفوسهم مشاعر العزة و الثقة في الذات. ثم إن اللاعنف يشارك فيه الجميع، بخلاف العنف الذي لا يقدر عليه سوى الشباب الأصحاء.

3- اللاعنف يحدث تفككا اجتماعيا، مما يؤدي إلى ظهور واقع جديد. و هنا يظهر أمر جديد في غاية الأهمية، هو تغيير الخصم ذاته بجعله يقبل أشياء كان يستحيل قبولها من قبل.

4- يجب التنبيه إلى أن اللاعنف لا يعني أنه يحق لمستعمله أن يخالف القانون، أو يكون في منأى عن الردع الأخلاقي، بحجة أنه لا يستعمل العنف، و لا يطلق النار على من يختلف معه في الرأي. لا تبرير لمخالفة القانون قبل أن يتغير، و لو كان جائرا، و لا شيء يجيز اختراق الأخلاق السائدة في المجتمع، و لو كانت خاطئة، قبل إصلاحها. و لهذا السبب رفض سقراط عدم الامتثال لحكم الإعدام الذي صدر ضده، مع اقتناعه بأن القانون السائد في مجتمع أثينا – آنذاك – جائر، وأن الأخلاق المتبعة في ذات المجتمع فاسدة،

و قد كان يعمل بكل قواه و كفاءته لإصلاح الوضع، غير أن هذا لا يمكن أن يجعله في حل من القانون و الأخلاق السائدين في مجتمعه.

5- أصعب ما في المقاومة السلمية هو وحدة الإنسانية أي الإيمان بأن الإنسانية واحدة لا تتجزأ. فعليك أن تحب الآخر، كل آخر، كل إنسان، بمن في ذلك خصمك، بل عدوك الذي يسعى إلى قتلك. مثل هذا الإيمان و تطبيقه ضروري في اللاعنف، و لو أنه يشبه المستحيل، لأنه يطلب من الإنسان أن يتحول إلى ملاك، أو قريب من ذلك. و بطبيعة الحال، فإنه من الصعب على أي كان أن يغير حقيقته أو يكاد، غير أن هذا هو شرط النصر عن طريق المقاومة السلمية. هذا هو الشرط الأساسي، و شبه المستحيل، لكنه ضروري لإنجاز النصر الشبيه بالمعجزة، نصر الجمهور الضعيف المقهور، الأعزل من السلاح، على أكبر القوى و أغنى الأغنياء في العالم.

6- اللاعنف كما طبقه :غاندي"، ليس هدفا، و إنما هو وسيلة لغاية أكبر، بل إنه ليس هو الوسيلة الأهم، و ما هو أهم منه هو البناء. ففي الوقت الذي كانت فيه المقاومة في أوجها، كانت الجهود الكبيرة منصرفة بدرجة أكبر من المقاومة السلمية إلى البناء المتمثل في نشر التعليم، و محو الأمية، و الرعاية الصحية، و نشر كل هذه الخدمات في المدينة و في الريف على حد سواء. إن البناء عند "غاندي" هو أيضا مقاومة سلمية، بل إنه أهم من أي شيء آخر، و أهم من المقاومة السلمية، التي اشتهر بها "غاندي"، أو اللاعنف. أي أن أهم ما في المقاومة السلمية عند غاندي، هو تلك الجهود الأكبر التي ينبغي أن تنصرف إلى تأسيس المجتمع الجديد.

7- لقد قيل: " اللاعنف بحث عن الحقيقة، و ليس بحثا عن طرق تبرهن بها على غلط خصمك. فإذا لم تكن مستعدا و أنت تفحص الوقائع، لإدراك أنك قد تكون على باطل، و أن خصمك على حق، فأنت لست ناضجا بعد للاعنف. عليك ألا تتعلق بنظرياتك، بل بالمنهج فقط. فالمنهج هو النظرية. و نحن نوجد الدرب بالسير. و الغايات تتعين بالوسائل، و هي لا توجد مفصولة عن الوسائل، و بمعزل منها".

ثم إنه لا ينبغي الفهم بأن اللاعنف يهدف إلى خلق الفوضى الاجتماعية، وإنما تلك مجرد وسيلة مرحلية، تنتهي بمجرد الانتهاء من مهمتها، و لا ينبغي أن تستمر أكثر من ذلك. إن اللاعنف هو عبارة عن نظرية لمعالجة النزاع الاجتماعي، من أجل تحقيق التغيير الاجتماعي. إن اللاعنف جهد يهدف إلى وضع المجتمع كله في إطار تراحم ينعم به الجميع و يهنأ.

8- يحتاج اللاعنف إلى نساء و رجال ذوي شجاعة، لكنه - بعكس العنف - مصيره الفشل، إن هو اعتمد على الشجعان فقط. ليست أعمال اللاعنف مجرد اختبار للقدرة على الصبر و التحمل لمختلف أشكال التعسف و الظلم و الاضطهاد، لأن هذه المعاناة تحدث كذلك في حالة استعمال العنف. إن غاية اللاعنف هي الخير و السعادة لكل أبناء المجتمع دون استثناء، و ليس تمجيد القدرة على المعاناة. لهذا، فاللاعنف يسمح للناس جميعا بالمساهمة فيه، و في هذا قوته. فبإمكان كل أفراد المجتمع أن يكونوا مساهمين فيه، الكبار والصغار، الرجال والنساء، كل الناس، وهذه ميزة اللاعنف، فالمشارك فيه ليس محاربا، وكل شخص عادي، و مهما كانت حالته الصحية ، أو مهما كان سنه، و مهما كان مستوى وعيه و تفكيره

و توجهاته السياسية و ميوله الثقافية، و أي كانت عقيدته و إيديولوجيته، فإنه يبقى قادرا على المساهمة في مجهود اللاعنف الذي يريد منه قوة أخرى، ذات طابع نفسي وليست قوة مادية جسمية، أو غيرها من أشكال القوة المادية.

التسامح TOLERANCE

تعريف:

* التسامح هو التساهل، وهو استعمال غير دقيق للألفاظ لغويا، وهو الصّحّ والغفران دينيا، عند مخالفة التعاليم الدينية. وهو الصفات الحضارية الرفيعة للشخص، مما يسمح له بالتعايش مع الناس، ولو اختلف معهم في الرأي.

* والتسامح هو الامتناع عن استعمال القوة والقهر والقدح والخداع، ولو كان ذلك في الدفاع عن الحق أو النفس، وهو كذلك احترام رأي الآخر، أو الرأي المخالف. وهو كذلك تخلي السلطة - أحيانا - عن تطبيق القانون احتراماً لحالات معينة.

* والتسامح عامة هو العفو عند المقدرة، كما هي العبارة الشهيرة.

ملاحظات:

1 - يكون التسامح في حالة الصراع الاجتماعي والسياسي، في الأحوال الصعبة المستعصية على التنازل، أو تقريب وجهات النظر، وتعجز فيها الوساطات أو التحكيم. وهذا مثل النزاع حول العقائد الدينية، حيث يصعب تنازل أي طرف عن بعض ما تشتمل عليه عقيدته أو دينه. حتى إذا استحال تطبيق مبدأ التسامح في مثل هذه الأحوال الحساسة، وجب البحث عن مبدأ آخر، يمكن من بلوغ التوفيق أو الصلح بين المتصارعين، أو إقامة تسامح مظهري ومصلحي إن صح التعبير.

2 - يمكن إيجاد مبدأ للتسامح يقبله الطرفان، وهو أمر يصبح ممكنا عادة، عندما يكون الجانبان قد بلغا مرحلة الإرهاق والتعب، من صراع بينهما طال أمده، وبلغوا فيه مرحلة اليأس، مما يجعلهم يرغبون في وقف الصراع حقنا للدماء، وتطلعا إلى الأمن والسلام. ولو أنهم أفراد كل طرف في أعماق أنفسهم مقتنعين أنهم على صواب، والفريق الآخر مخطئ.

3 - التسامح في مثل هذه الأحوال، التي تفرضها المصلحة المشتركة في إنهاء الصراع، ليس نابعا من القلب، وليس صادرا عن حسن نية، وهو لذلك ليس حقيقيا، وإنما أملتة ظروف قاهرة. ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التسامح، هو التسامح الديني، كذلك الذي حدث بين كنيستين، أو مذهبين مختلفين في المسيحية، أو ذلك الذي يوجد بين ديانتين مختلفتين، توجدان في بلد واحد، مثلما هو الأمر بين الإسلام والمسيحية في بلدان كثيرة. وكذلك الأمر في التسامح العرقي الحاصل في بلدان مثل الولايات المتحدة الأمريكية، بين البيض والسود، ومثله حالة جنوب إفريقيا. وكما يحدث عادة في الحروب

الأهلية، وفي النزاعات السياسية عموماً، خاصة عندما يتعلق الأمر بالاختلاف بين الإيديولوجيات، حيث تحتفظ كل دولة بما لديها من إيديولوجية، وتتصالح، أو تتسامح مع دولة أخرى تخالفها أو تعارضها في الإيديولوجية، وتقيم علاقات دبلوماسية معها، من أجل الحفاظ على المصالح المشتركة، التي يستحيل صونها عن طريق الصراع المسلح، أو غيره من أشكال النزاع.

4 - ظهر مصطلح التسامح في الغرب، بمناسبة الحروب الدينية الفظيعة، ثم تطور في العصر الحديث إلى كفاح ضد التعصب والاستبداد. مما يقتضي تطوير الذهنيات الفردية أو الجماعية، وحرية العيش لكل الناس وفق عاداتهم وتقاليدهم، وهو ما تعارضه العولمة حالياً، أي أنها لا تؤمن بالتسامح، بل تعارضه. لقد اقتنعت البشرية، بفعل تاريخ الصراعات المؤلمة المدمرة، ألا حل غير التسامح، الذي يقوم أساساً وضرورة على احترام الآخر، وبالتالي احترام آرائه ومعتقداته، وكرامته كإنسان، وهو الأمر الذي تريد العولمة إحياءه وإعادة النظر فيه من جديد، والعودة بالبشرية إلى الصراع المدمر العقيم.

5 - لقد أخذت في عصرنا، بعض من أشكال التفسيرات الضيقة للدين في الظهور، مدعية أنها الدين الحقيقي، وبغياب النقد العقلي لهذه التفسيرات الضيقة، تختفي إمكانات الحوار، ويصبح التسامح شبه مستحيل، في حين أن التسامح ضروري للحياة الكريمة داخل المجتمع الواحد، أو على نطاق المجتمع الدولي قاطبة. والتسامح ليس عفوا تصدره المجتمعات على مذنبين بعد توبتهم، أو خارجين عن القانون مخربين للقيم الكبرى، وإنما هو قبول كامل وبلا حدود بالآخر المختلف، مما يجعله شريكاً في كل شيء، وليس

ملحقاً مهماً، دوره شكلي لا معنى له، كما هو الحال في بلدان العالم الثالث في إيديولوجية العولمة الحالية، التي قد تفلح في توريط العالم في صراعات مدمرة، لكنها لن تفلح أبداً في الهيمنة على العالم، إلا إذا أصلحت نفسها، أو أجبرت على ذلك، بإدراج مبادئ للعيش الإنساني المشترك في بنيتها، ومن أهم تلك المبادئ التسامح.

إن التسامح لا يكون إلا حيث يوجد الخلاف، وهو ثمرة مران طويل، مرت به الإنسانية، على قبول اختلاف التصورات والأفكار والمفاهيم، وقبول إعادة النظر الدائم في كل شيء، مما يؤدي إلى رفض أي تعصب أو تحيز أو تشبث بالرأي، وإنكار حرية الرأي الآخر، أو الوقوع في حالة الإطلاق، التي لا تقبل النقاش ولا الحوار. إن التسامح يعني قبول التغيرات الذاتية، وفي نفس الوقت قبول الآخر وما لديه من خصوصيات ثقافية، والتسامح في نهاية المطاف ليس منة ولا هبة، يتفضل به أحد على الآخر، إنه حق تكتسبه المجتمعات، بل تنتزعه عندما تتخبط في فعالية الاختلاف المتعدد المستويات والمفاهيم. وهكذا يكون التسامح أساساً لحق الاختلاف، الذي بغيره لا يمكن أن تستقيم أو تستقر أي حياة آمنة مطمئنة على كل المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. إن حق الاختلاف ضرورة أثبتتها أحداث التاريخ الطويل، وأقرتها مواثيق حقوق الإنسان، ولا أمل في عيش مشترك سليم، دون احترام حق الاختلاف بين الأفراد والمجتمعات، وبين الدول والثقافات والديانات والحضارات.

6 - يصبح التسامح إشكالية، عندما يتم تحريف مفهومه وتضييق معناه، ومثال هذا زعم البعض أن التسامح الصحيح هو ما ينسجم مع التراث، وهو يختلف

عن التسامح بمفهومه الغربي. وهكذا يرفض أصحاب هذا الرأي مبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، معتمدين على هذه الذريعة، أي اعتبارهم لهذه المبادئ غريبة، لا تلتزم سوى الغرب، وهو ادعاء يقوم على مغالطة، لأن من لا يوافق على الحرية، سوف يوافق على ما يناقضها، وهو اللاحرية، فإنه يقبل بعدم المساواة التامة بين البشر، ويقر التمايز بينهم على أساس العرق أو اللون أو الجنس، أو المعتقد، أو غيرها من خصوصيات الجماعات البشرية المختلفة.

إن التسامح هو الاعتراف بالآخر والعيش المشترك معه على أساس من الحرية، ومنها خاصة حرية المعتقد وحرية التعبير، لا تكرا ما ولا منة ولا صدقة ولا إحسانا، وإنما التسامح حق لكل الأفراد والجماعات المتنوعة، على أساس أن الطريق المؤدية إلى الحقيقة متعددة، وأن الحقيقة موجودة ومحملة الوجود لدى جميع الاتجاهات الفكرية الإيديولوجية والعقيدية والدينية، ولا يوجد فرد أو جماعة تملك الحقيقة وحدها، أو تحتكرها دون غيرها، والأساس هو وحدة الحقيقة، وتعدد التجارب الدينية وغيرها.

إن اللاتسامح، إنما يكمن أولا في منطق العنف، حيث يتحول العنف إلى قيمة عظمى لدى الجماعات البدائية، ويعتبر مقياسا لديها للرجولة والمكانة الاجتماعية، عندما يصبح الحق هو القوة، أو يسود قانون الغاب، كما يقال، وهو ما يجعله بعض الضالين من الناس منهجا لتفسير التاريخ وقراءة الواقع. ويصدر اللاتسامح ثانيا، عن الولاء القبلي المفقوت، حيث يتم تقديم الولاء على الكفاءة. ويتمثل اللاتسامح ثالثا في قيام سلطة قيمها مؤسسة على

الاستبداد والكرهية. إن التسامح منظومة قيمية وأخلاقية، لذلك فهو لا ينسجم مع قيم الاستبداد.

استنتاج

1- العنف هو استعمال القوة بغير حق، و خارج إطار القانون، وهو الاستخدام غير المشروع للقوة، سواء قام بذلك الأفراد أو الدول، أو أية جهة كانت.

2- العنف مناف للحق و القانون و الأخلاق و الكرامة الإنسانية.

3- للعنف أشكال كثيرة، منها المنزلي و المؤسساتي و السياسي و الاقتصادي و الإعلامي، و غيرها من الأشكال، و هي كلها اعتداءات على حقوق الإنسان و كرامته.

4- اللاعنف نوع من الممارسة السياسية، التي ترفض استعمال القوة المادية.

5- اللاعنف فعل سياسي يستعمله الطرف المغلوب على أمره، لمقاومة الطرف المهيمن، و القوي عددا و عدة، باعتبار اللاعنف وسيلة سلمية إنسانية، لكنها في ذات الوقت فعالة، و أقوى من القوة المادية التي يستعملها الظالم المستبد، و قادرة على قهره، و إجباره على التفاوض و الإعراف بالحق (استقلال الهند و الاعتراف بحقوق السود في أمريكا مثلا).

6- اللاعنف وسيلة فعالة لتفكيك المجتمع القائم على الظلم و التمييز و القهر و الاستغلال و اللاإنسانية، و بناء المجتمع العادل الكريم المستقر، على أنقاض المجتمع الأول.

7- اللاعنف قادر على تغيير نفسية و ذهنية الطرف المستبد، عندما تتهدد مصالحه، فيقبل ما كان يرفض من حقوق الطرف الآخر و كرامته الإنسانية.

8- اللاعنف يقوم على وحدة الإنسانية، و يحب لذلك الآخر و يحترمه كإنسان، حتى و لو كان عدوا مبينا و طاغية فتاكا مجرما، فهو إنسان. و ينبغي معاملته على هذا الأساس، دون غيره، في كل الأحوال.

9- التسامح لا يعني اللاعنف، فهما مفهومان مختلفان، و لو اتفقا في بعض المبادئ، مثل احترام كرامة الإنسان.

10- التسامح حق من حقوق الإنسان، و ليس هبة أو صدقة على أي كان، مهما كان ضعفه، و من أي كان مهما كانت قوته، فلا حق لأحد في الاعتداء على أحد.

11- اضطرت الإنسانية إلى إقرار مبدأ التسامح بعد ويلات و مآسي عانتها البشرية، نتيجة رفض الاختلاف و التعددية. لذلك لا يجوز لأي كان مهما كانت قوته أن يعود بالناس إلى جحيم الصراع و العنف الأعمى الذي تجاوزته البشرية.

تطبيقات

هذه جداول خمسة، يعطى لك - أيها الدارس- محتوى الخانة الأولى من كل جدول، وعليك بالبحث عن المعلومات المناسبة في الملاحظات السابقة، التي تجد فيها ما تحتاجه، مما يناسب الخانات المعينة. أما الخانة الأخيرة والمخصصة للتبرير، فعليك أن تعتمد فيها على الفهم الذي حصل لديك، وعلى كفاءتك المنطقية، وعلى بعض المعلومات التي يتعين عليك البحث عنها في الملاحظات السابقة و غيرها من المراجع المناسبة، إن كانت متوفرة لديك، أو في محيطك المدرسي، أو الثقافي العام.

تطبيق 1

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	العولمة			
2	العالمية			
3	الاعتصام			
4	الإضراب			
5	الحرب			
6	التهديد			
7	الحصار			
8	الضرب			
9	القتل			
10	ضرب الأولياء للطفل			

تطبيق 2

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	الشتيم			
2	التوبيخ			
3	المظاهرات			
4	مقاطعة البضائع			
5	الأفلام البوليسية			
6	ضرب الزوج لزوجته			
7	استخدام القوة للسرقة			
8	منع الرأي المخالف			
9	منع حرية التعبير			
10	منع حرية الاجتماع			

تطبيق 3

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	حبس المرأة في المنزل			
2	ضرب المعلم للتلميذ			
3	الإقصاء السياسي			
4	التهميش الاجتماعي			
5	الظلم الاجتماعي			
6	الحرمان من التعليم			
7	الحرمان من العمل			
8	رفض الرأي الآخر			
9	الاستعمار			
10	المقاومة المسلحة			

تطبيق 4

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	المقاومة السلمية			
2	الاستبداد			
3	الثورة			
4	التبعية السياسية			
5	التبعية الاقتصادية			
6	مصادرة الحرية			
7	تعطيل حرية الاعتقاد			
8	إهمال الأطفال			
9	سوء معاملة الطفل			
10	التساهل في الحق			

تطبيق 5

الرقم	العنف أو اللاعنف	التسامح	الإشكال	التبرير
1	التنازل عن الحق			
2	العدوان			
3	القهر			
4	الإكراه			
5	عفو الآباء			
6	عفو الدولة			
7	مقاطعة الإدارة			
8	الخوف من العقاب			
9	السخرية			
10	التحقير أو الاحتقار			

تمارين :

ارسم - أيها الدارس - جداول كالتالي مرت بك، بنفس العدد أو أكثر، بحسب استطاعتك، وابحث عن محتويات خانات هذه الجداول في الملاحظات السابقة، وبالاعتماد على كفاءاتك المحصلة من دراستك، وواصل التمرين إلى أن تشعر بحصول كفاءات التحكم في التصورات والأفكار المعاصرة المتعلقة بموضوع العنف والتسامح، البالغ الأهمية.